

القانون (النظام) الاسترشادي لمياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تقديم :

يهدف هذا القانون (النظام) الاسترشادي إلى وضع الضوابط والمعايير القياسية ، التي تحكم الاستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها ، وذلك بهدف التوصل إلى مستويات آمنة للاستفادة من مختلف أنواع هذه المياه ، في مجالات الري الزراعي ، وري الحدائق العامة ، والأماكن الترويحية وتغذية المياه الجوفية مستقبلاً ، والأغراض الصناعية ، وأية استخدامات أخرى ، وذلك لتأمين درجة كافية من حماية الصحة والبيئة من الآثار الضارة الناجمة عن التلوث ، وانتقال الأمراض ، من خلال التحكم في نوعية مياه الصرف الصحي المعالجة، وتنظيم مراقبة محطات معالجة هذه المياه ، إضافة إلى الاستفادة القصوى من المياه المعالجة ، باعتبارها أحد المصادر غير التقليدية للمياه بما يتفق مع المعايير القياسية الموضحة في هذا النظام ولوائحه التنفيذية .

المادة (1)

التعريف والمصطلحات : يقصد بالعبارات والمصطلحات التالية ، المعاني الموضحة أمام كل منها ما لم يقتض سياق النص معنىً آخر .

الدول الأعضاء : دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الجهة المختصة : هي جهة واحدة أو أكثر من جهات الاختصاص المعنية بشؤون الصرف الصحي بالدول الأعضاء.

الترخيص : الموافقة الخطية الصادرة من الجهة المختصة .

المراقب : الموظف المعتمد من الجهة المختصة ، والذي له صفة الضبطية القضائية حسب الأنظمة المرعية في كل دولة .

الشخص : أي شخص طبيعي ، أو اعتباري .

مياه الصرف الصحي : هي المياه العادمة التي يكون مصدرها المساكن ، والمباني التجارية ، والحكومية والمؤسسات .

مياه الصرف الصحي المعالجة : هي المياه الخارجة ، من أي محطة معالجة مياه الصرف الصحي ، بعد معالجتها بطريقة سليمة طبقا للمعايير القياسية المعتمدة لغرض إعادة استخدامها .

مرافق مياه الصرف الصحي : هي المنشآت والمعدات ، التي يتطلبها جمع مياه الصرف الصحي ، ومعالجتها ونقلها وتوزيعها .

مياه الصرف غير المنزلية : هي مياه الصرف الناتجة عن الأنشطة الصناعية ، أو الطبية ، أو العلمية ، أو أي أنشطة مهنية أخرى .

شبكة الصرف الصحي : هي كل ما يتعلق بنظام نقل وتجميع مياه الصرف الصحي ، التي تتولى إدارتها مصلحة حكومية أو مؤسسة عامة أو قطاع خاص .

المعالجة الثانوية : هي مستوى المعالجة التي يمكن التوصل إليها عن طريق المعالجة الحيوية ، أو غيرها المنتهية بالترسيب الثانوي والتطهير .

المعالجة الثلاثية : هي مستوى المعالجة التي تلي المعالجة الثانوية المنتهية بالترشيح ، والتطهير ، وأي عمليات أخرى .

المعالجة الحيوية : هي عمليات المعالجة التي تهدف إلى تنشيط البكتريا في مياه الصرف الصحي، لإنقاص تركيز المواد الملوثة فيها.

المادة الملوثة : هي أي مادة فيزيائية ، أو كيميائية ، (عضوية أو غير عضوية) ، أو إشعاعية ، موجودة في مياه الصرف الصحي، وتعمل على تدهور نوعيتها ، أو تشكل خطورة عند الاستفادة من هذه المياه .

أقصى مستوى للمادة الملوثة: هو الحد الأقصى لمستوى المادة الملوثة، المسموح بوجودها في مياه الصرف الصحي ، وفقا للمعايير القياسية المحددة .

الري المقيد : ري المزروعات باستثناء الخضراوات الورقية والجذرية ، التي تلامس ثمارها الأرض سواء كانت تؤكل طازجة ، أو مطبوخة .

الري غير المقيد : ري جميع انواع المزروعات بدون استثناء .

المنكشف الصخري : هو جزء من المتكون الجيولوجي تظهر صخوره فوق سطح الارض .

الحقن المباشر للمياه المعالجة : هو ضخ مياه الصرف الصحي المعالجة، الى طبقات الارض الحاملة للمياه ، بعد التأكد من جودة صلاحيتها .

المياه غير الملوثة : هي مياه ذات نوعية مساوية ، أو تفوق المعايير المحددة لمياه الصرف الصحي المعالجة .

الحمأة : هي المواد العضوية المترسبة ، الناتجة من معالجة مياه الصرف الصحي سواء سائلة أو صلبة .

خزان التحليل : هو خزان مسط (غير نفاذ) خرساني ، أو من الطابوق المسط ، أو أية مادة مقاومة للرشح ، أو التسرب يتم تصميمه وتنفيذه وفق مواصفات ومعايير فنية معينة ، تسمح بالتحليل اللاهوائي الجزئي للمواد العضوية ، الموجودة في المخلفات السائلة التي تصرف إليه .

المخرج الطبيعي : هو أي مصب لصرف مياه الامطار ، والسيول ، أو مياه الصرف الصحي، المعالجة لتتدفق في مجرى مائي، أو واد ، أو بركة ، أو خندق ، أو بحر ، أو أي وسط آخر للمياه الجوفية ، أو السطحية .

المادة (2)

تلتزم الجهات الحكومية والخاصة ، بما في ذلك المؤسسات التجارية والصناعية ، قبل تصريف مياه الصرف الصحي غير المطابقة للمواصفات، بإجراء معالجة مسبقة لمياه الصرف الصحي على نفقتها، وذلك قبيل تصريفها إلى شبكة الصرف الصحي العامة ، بحيث تتطابق مع المعايير القياسية للنوعية الموضحة في هذا النظام ولوائحه التنفيذية .

المادة (3)

- 1 — في حالة عدم توفر شبكة الصرف الصحي العامة ، في أي منطقة فإنه يجب على المالك توصيل أنبوب صرف المبنى الى خزان تحليل خاص به ، وتوصيلة فرعية أخرى مغلقة للربط بشبكة الصرف الصحي العامة مستقبلاً .
- 2 — يجب على أصحاب المجمعات الكبيرة ، انشاء محطات معالجة خاصة بها ، وذلك بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة ، وتحدد اللائحة التنفيذية حجم هذه المجمعات والشروط والمواصفات الفنية ، التي يجب أن تتوفر في محطة المعالجة والشبكات التابعة لها .

المادة (4)

في حالة توافر محطة معالجة ، لدى جهة ما فيجب ان تكون معايير تشغيلها وصيانتها حسب احكام اللوائح التنفيذية لهذا النظام ، كما يجب تأمين جميع المعلومات ، التي تحتاج اليها الجهات المختصة تطبيقاً لأحكام هذا النظام ولوائحه التنفيذية .

المادة (5)

تقوم الجهة المختصة بتجهيز مختبراتها بالكوادر الفنية ، والمعدات والأجهزة اللازمة ، لإجراء جميع الفحوصات الفيزيائية ، والكيميائية والميكروبيولوجية ، والإشعاعية اللازمة ، على نوعية مياه الصرف الصحي المعالجة لتحديد مجالات استخدامها وكذلك اعتماد أية مختبرات أخرى مؤهلة لإجراء مثل هذه الفحوصات .

المادة (6)

يجب ألا يتعدى تركيز الملوثات في مياه الصرف الصحي المعالجة، المستويات القصوى للتلوث حسبما هو موضح في اللوائح التنفيذية لهذا النظام .

المادة (7)

(أ) تتولى الجهة المسئولة ، عن تشغيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي ، مسؤولية كيفية التخلص السليم من مياه الصرف الصحي المعالجة، إذا لم تكن تتماشى مع متطلبات هذا النظام، وبعد إجراء التنسيق اللازم مع الجهات المختصة .

(ب) اذا كانت المياه الخارجة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي ، لا تتماشى مع متطلبات هذا النظام ولوائحه التنفيذية، ولا يمكن قبولها في الشبكة العامة ، أو الاستخدامات الخاصة ، فيجب على الجهة المسئولة عن تشغيل تلك المحطات، اتخاذ إجراءات سريعة بالتنسيق مع الجهات المختصة ، حتى تتمكن من تحسين نوعية المياه المعالجة لتكون مطابقة لمتطلبات هذا النظام ولوائحه التنفيذية.

المادة (8)

يحظر على أي شخص إلحاق أي ضرر بمرافق الصرف الصحي ، أو أن يصرف أي نوع من المياه ، أو الفضلات ، أو المواد التي تؤدي الى إعاقاة عملية معالجة مياه الصرف الصحي ، أو التأثير على نوعية المياه المنتجة .

المادة (9)

للمراقبين الذين يحملون بطاقات شخصية تثبت صفتهم الرسمية، الحق في ان يدخلوا مواقع تجميع مياه الصرف الصحي في المنشآت العامة ، أو الخاصة ، بقصد التفتيش والمراقبة والقياس ، وأخذ العينات والاختبارات المتعلقة بالتصريف بما يتفق مع هذا النظام ولوائحه التنفيذية .

المادة (10)

يجب الحصول على ترخيص من الجهة المختصة لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة والخارجة من محطات المعالجة العامة ، أو الخاصة ، وفقا لما تحدده اللوائح التنفيذية لهذا النظام .

المادة (11)

يشترط في مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثياً — التي يراد استعمالها لأغراض الري غير المقيد — ان تكون مطابقة للمعايير القياسية التي توضحها اللوائح التنفيذية لهذا النظام .

المادة (12)

يشترط في مياه الصرف الصحي المعالجة ثنائياً — التي يراد استعمالها لأغراض الري المقيد — ان تكون مطابقة للمعايير القياسية، الموضحة في اللوائح التنفيذية لهذا النظام .

المادة (13)

يجب على الجهة المختصة الكشف المستمر والتفتيش الدائم ، على المزروعات المروية بمياه الصرف الصحي المعالجة .

المادة (14)

تلتزم الجهة التي يصرح لها باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ، بالاشتراطات التي تحددها السلطة المختصة وهي :

- 1 — تنفيذ التعليمات الطارئة التي تصدرها الجهة المختصة بإيقاف استخدام المياه لأسباب تراها ضرورية.
- 2 — عدم استخدام المياه لغير الغاية المصرح بها، وعدم إجازتها للغير.
- 3 — عدم تجاوز كمية المياه المحددة في التصريح .

المادة (15)

يحظر استخدام مياه الصرف غير المعالجة ، أو المياه الملوثة بشكل عام في الري ، أو الزراعة بجميع أنواعها .

المادة (16)

توضح اللوائح التنفيذية لهذا النظام ما يجب توافره في انظمة الري ، التي تستخدم مياه الصرف الصحي المعالجة .

المادة (17)

يجب إلا تقل مياه الصرف الصحي المعالجة المراد استعمالها في مختلف مجالات الانشطة الترفيهية، وتربية الاسماك، عن المعايير القياسية المحددة للمعالجة الثلاثية الموضحة باللوائح التنفيذية لهذا النظام.

المادة (18)

يجوز استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الصناعة وفقا للمعايير القياسية ، الموضحة في اللوائح التنفيذية لهذا النظام ، ويحظر استخدامها في صناعة المواد الغذائية .

المادة (19)

في حالة توقف محطة المعالجة ، لا يجوز تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة ، أو غير المعالجة التي لا تتوافق مع المعايير القياسية ، الموضحة في اللوائح التنفيذية لهذا النظام ، في مناطق المنكشفات الصخرية للطبقات المائية ، أو المجاري المائية . كما لا يجوز طمر مخلفات الصرف الصحي في هذه المناطق ، ويجب التنسيق مع الجهة المختصة لايجاد بديل للتصريف .

المادة (20)

يتم التخلص من مياه الصرف الصحي المعالجة في الأراضي ، أو مجاري الوديان ، والمجاري الطبيعية بعد إجراء التنسيق اللازم مع الجهات المختصة ، والحصول على تصريح كتابي منها وفقا للوائح التنفيذية لهذا النظام .

المادة (21)

يجب الحصول على تصريح كتابي من الجهة المختصة ، قبل إجراء الحقن المباشر لمياه الصرف الصحي المعالجة ، في باطن الأرض ، وبعد التأكد من مطابقتها للوائح التنفيذية لهذا النظام ، والتنسيق مع الدول المجاورة بالنسبة للطبقات المائية الجوفية المشتركة .

المادة (22)

في حالة تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة إلى البحار ، يجب اتباع المواصفات القياسية الخليجية لحماية البيئة ، ويحظر تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة الى المسطحات المائية مثل بحيرات السدود .

المادة (23)

يخضع استخدام الحمأة ، إلى اللائحة الخاصة باستخدام الحمأة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

المادة (24)

للمراقبين الحق في أن يدخلوا المزارع ، أو المواقع التي تستعمل مياه الصرف الصحي المعالجة ، بغرض المراقبة والتفتيش ، وأخذ القياسات والعينات للتأكد من تنفيذ احكام هذا النظام ولوائحه .

المادة (25)

للمراقبين الحق في أخذ القياسات ، والعينات ، من المياه المعالجة الخارجة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي العامة والخاصة .

المادة (26)

تلتزم الجهة المسؤولة عن تشغيل محطة المعالجة ، بإجراء تحاليل على عينات من مياه الصرف الصحي المعالجة ، ومن الحمأة الناتجة عن محطة المعالجة دورياً ، وذلك في مختبرات معتمدة من قبل الجهة المختصة .

المادة (27)

إلى أن يتم إعداد مواصفة قياسية خليجية ، لمياه الصرف الصحي المعالجة ، يتم إجراء جميع القياسات الخاصة ، بضوابط خصائص هذه المياه طبقاً لأحدث الطرق ، من الوسائل القياسية العالمية ، لاختبارات المياه ومياه الصرف الصحي المعالجة .

المادة (28)

تطبق كل دولة من الدول الأعضاء ، العقوبات الخاصة بمخالفات أحكام هذا النظام ، أو أي من لوائح التنفيذ ، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية لديها .

المادة (29)

تصدر الدول الأعضاء اللوائح التنفيذية لهذا النظام ، مع الأخذ بالاعتبار شروط السلامة العامة الواجب توفرها